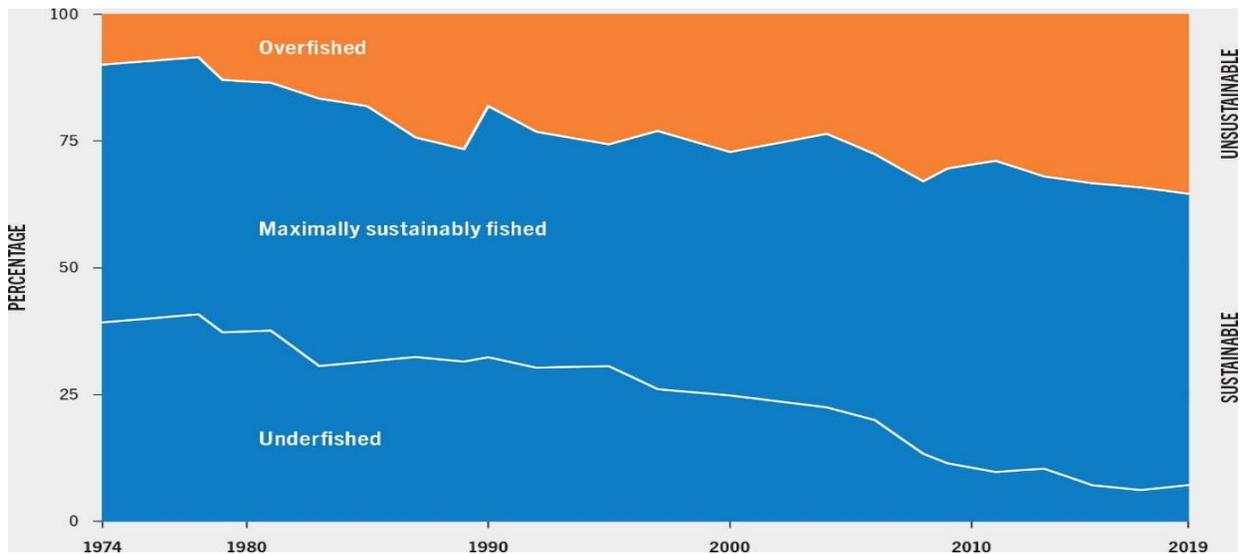


## المذكرة المفاهيمية

### الصيد غير القانوني كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية

#### اقترحه جمهورية إندونيسيا

على مدى العامين الماضيين، شهدنا انخفاضاً مستمراً في المخزون السمكي في العالم، حيث أصبحت بعض الأسماك المتاحة بسهولة في العقد الماضي نادرة ويصعب العثور عليها. ووفقاً لتقييم منظمة الأغذية والزراعة، انخفضت نسبة الأرصد السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً إلى 64.6 في المائة في عام 2019م، وهي أقل بنسبة 1.2 في المائة عما كانت عليه في عام 2017م. وكانت هذه النسبة 90 في المائة في عام 1974. وفي المقابل، أخذت نسبة الأرصد السمكية التي يتم صيدها بمستويات غير مستدامة بيولوجياً، تتزايد منذ أواخر السبعينيات، من 10 في المائة في عام 1974م إلى 35.4 في المائة في عام 2019م. ويعامل هذا الحساب جميع الأرصد السمكية على قدم المساواة بغض النظر عن وفرتها وصيدها. تمثل المخزونات المستدامة بيولوجياً 82.5 في المائة من عمليات إنزال المخزونات المقدرة التي رصدتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2019م.<sup>1</sup>



<sup>1</sup> <https://www.fao.org/3/cc0461en/online/sofia/2022/status-of-fishery-resources.html>

وترجع هذه الظاهرة بشكل رئيسي إلى الصيد غير القانوني. لا تؤدي أنشطة الصيد غير القانوني إلى إلحاق ضرر اقتصادي وبيئي واجتماعي بالدول ذات الموارد البحرية فحسب، بل تؤثر أيضاً بشكل كبير على الاستدامة البيئية العالمية والأرصدة السمكية. وبالتالي، تحت البلدان في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على بلدان آسيا وأفريقيا، على معالجة هذه القضية بشكل شامل.

يوجد لدى المجتمع الدولي مصطلحات مختلفة لمعالجة الصيد الجائر في مصائد الأسماك، رغم أن الأهداف قد تختلف. والمصطلحات الأكثر شيوعاً ليست الصيد غير القانوني في حد ذاته، ولكنها يمكن أن تشير إلى جرائم مصائد الأسماك المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والجرائم المرتبطة بمصائد الأسماك، وجرائم مصائد الأسماك. وينشأ هذا الاختلاف بسبب الحاجة إلى تعريف متفق عليه في اتفاقية دولية ملزمة قانوناً يمكن الإشارة إليها كنقطة انطلاق مشتركة. تشترك هذه المصطلحات الثلاثة في نفس الفكرة القائلة بأن الصيد الجائر في مصائد الأسماك يشمل جرائم أخرى عبر وطنية. وبالتالي، فإن هذه المصطلحات تترك السؤال حول أفضل مصطلح للاستخدام.

إن الصيد غير القانوني لا يقتصر على نفسه فقط؛ بل يؤدي إلى جرائم أخرى أيضاً، والتي قد تتورط فيها جماعات إجرامية دولية. وهي وسيلة تؤدي إلى ارتكاب جرائم أخرى، بما في ذلك غسل الأموال والفساد والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات وما إلى ذلك. ونظراً لتورط الجماعات الإجرامية العابرة للحدود والجرائم المتعددة التي يتم ارتكابها إلى جانب الصيد غير القانوني، يبيغي استنتاج أن الصيد غير القانوني هو أيضاً جريمة منظمة عبر وطنية (TOC) ويندرج تحت ما هي جريمة منظمة عبر وطنية (TOC) بموجب المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC). وبموجب المادة 3، تعتبر الجريمة جريمة منظمة عبر وطنية إذا كانت جريمة خطيرة وتشمل أكثر من دولة واحدة (عبر وطنية). يعد

الصيد غير القانوني جريمة خطيرة، وهو بمثابة "بوابة" جريمة تؤدي إلى جرائم أخرى متعددة. إذ إنه وبمفرده يدمر المخزون السمكي في العالم، ويقلله بوتيرة سريعة. الصيد غير القانوني هو أمر عابر للحدود الوطنية حيث تشارك فيه بلدان متعددة؛ يمكن لسفينة من دولة ما أن تصطاد أسماكًا من دولة أخرى بشكل غير قانوني دون ترخيص، أو رفع العلم المزدوج حيث تستخدم أعلام دولتين مختلفتين، وما إلى ذلك.

جرت المداولات بشأن الصيد غير القانوني وارتباطه بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في مناسبات متعددة، بما في ذلك ما يلي:

1. في عام 2001م، نجحت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في صياغة مبادئ توجيهية محددة تُعرف باسم "خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه" (IPOA-IUU Fishing). وقد تم تصميم هذه المبادئ التوجيهية لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، من خلال تنفيذ تدابير إدارية شاملة ومتكاملة وفعالة وشفافة. وتؤكد هذه التدابير أيضًا أهمية النظر في استدامة موارد مصايد الأسماك على نطاق عالمي.

2. خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أقر القرار رقم: A/RES/70/75 لعام 2015 (الفقرة 87) بالترابط المحتمل بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والصيد غير القانوني للأسماك في مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن دعمه للدول في مساعيها للتعلم في الأسباب الجذرية والمنهجيات والعوامل الأساسية التي تساهم في الصيد غير القانوني والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في صناعة مصايد الأسماك. ويأخذ هذا الدعم في الاعتبار الاختلافات في الأطر القانونية والقوانين الدولية التي تحكم الصيد غير القانوني والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

3. تم تبني الميثاق الأفريقي للأمن البحري والسلامة والتنمية في أفريقيا، المعروف باسم ميثاق لومي، في عام 2016م. ويتميز هذا الميثاق باعترافه التدريجي بالصيد غير القانوني غير المبلغ عنه وغير المنظم كشكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية (TOC).

4. لقد برز اتفاق جاكارتا كشهادة للالتزام المشترك من جانب البلدان الأعضاء في رابطة حافة المحيط الهندي (IORA) لمعالجة مجموعة واسعة من التحديات العابرة للحدود، بما في ذلك الجرائم في قطاع مصايد الأسماك والجرائم البيئية. ولا يهدف هذا النهج التعاوني إلى تعزيز الأمن الإقليمي فحسب، بل يهدف أيضاً إلى حماية البيئة البحرية وتعزيز الممارسات المستدامة في صناعة صيد الأسماك.

تستخدم معظم البلدان نهج إدارة مصايد الأسماك في مكافحة ممارسة الصيد غير القانوني غير المبلغ عنه وغير المنظم، والذي يستخدم تدابير إدارية للتعامل مع الانتهاكات. إلا أن هذا النهج ثبت عدم فعاليته في معالجة الأمر، نظراً لأن عدد المخزون السمكي لا يزال ينخفض بشكل كبير. وبالتالي، هناك نهج يمكن استخدامه للتغلب على هذه المسألة: نهج الجريمة/الأمن. وباستخدام النهج الأمني، يتعين على البلدان مواصلة أنظمتها المحلية المتعلقة بالصيد غير القانوني للوفاء بالمعايير المذكورة في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC). ومن خلال مواصلة قوانينها ولوائحها المحلية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن للبلدان أن تحصل على مزايا الفوائد في معالجة الصيد غير القانوني، وهي القضاء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتسهيل التعاون الدولي، وتعزيز التعاون في مجال غسل الأموال ومصادرة الأصول، وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. تعزيز التعاون في التحقيق المشترك لإنفاذ القانون، ومسار نقل الأشخاص المحكوم عليهم. إحدى مزايا مواصلة اللوائح المحلية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أن البلدان قد تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس قانوني للتعاون الدولي ضد أعمال الصيد غير المشروع، وتحديدًا لتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم دون الحاجة إلى إبرام معاهدات ثنائية.

تسعى إندونيسيا من خلال توجيه الدعوة للدول الآسيوية والأفريقية، إلى تبادل منظور مشترك والالتزام المشترك بمكافحة الصيد غير القانوني باعتباره شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتدعو إندونيسيا جميع الدول الأعضاء في منظمة آكو إلى إحياء روح مكافحة الصيد غير القانوني باعتباره جريمة منظمة عبر وطنية (TOC). وذلك لأنه لا يتسبب في خسائر اقتصادية وبيئية واجتماعية للدولة فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تعطيل العلاقات السياسية الثنائية بين الدول في جميع أنحاء العالم، وخاصة في آسيا وأفريقيا.

في هذه الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو، تسعى إندونيسيا إلى تشجيع الدول الآسيوية والإفريقية على اعتماد منظور موحد وتقديم التزام جماعي فيما يتعلق بالصيد غير القانوني باعتباره الجريمة المنظمة عبر الوطنية.